

دولة الانشراح !!!!

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

وجه وزير الداخلية الياس المر مؤخراً تحذيراً شديداً الى كل من يفكر في زراعة الأفيون والحشيشة مؤكداً، "أن الدولة لن تتهاون مع هذا الأمر. وحذر أصحاب الأراضي الذين يؤجرونها للمزارعين من انهم سيكونون "شركاء في الجريمة"، كاشفاً أساليب جديدة ستعتمد في مطاردة مروجي وتجار المخدرات، وقال: "يجب إلا يفكر كبار التجار في اعتماد أساليبهم المعهودة بدفع أولادهم والنساء الى مواجهة القوى الأمنية لأنه بعد اليوم لن يكون أولادهم احسن حالا من الأطفال والشباب الذين يموتون في الجامعات من جراء هذه الآفة الخطيرة". ووعد اللبنانيين بأنهم سيلمسون قريباً نتيجة مكافحة المخدرات التي انطلقت بإشرافه الشخصي. وقبل كلام المر الاستعراضي هذا كان السيد الحريري حذر مزارعي الحشيشة والأفيون بأن الدولة لن تسمح لهم بقطع موسم السنة الماضية وهي ستعتمد إلى إتلافه. وفي نفس السياق كان قد وجه نواب بعلبك - الهرمل تحذيراً مشابهاً للمزارعين معلنين رفضهم لهذه الآفة.

في المقابل سخر المزارعون من تهديدات الحريري فيما تحدته القوى المسلحة المستفيدة من زراعة الممنوعات وهددته بالمواجهة إن هو أو دولته حاولا الاقتراب من حقول البقاع كما عمدت إلى شرعنة التحدي هذا للمزارعين وشجعتهم على حمل السلاح والدفاع عن موسمهم . بالفعل تراجع الحريري عن تهديداته، بل لحسها ونسي أمرها كلياً فيما كان موسم الحشيشة والأفيون يقطف علانية وينقل إلى المخازن للتوضيب ومن ثم التصدير على مرأى ومسمع وحماية القوى الأمنية الدخيلة والأصيلة على حد سواء.

أما النواب الأفاضل وبعضهم من المستفيدين الأوائل من الزراعة فحالهم حال باقي الطاقم الحاكم يقولون الشيء ويفعلون عكسه. يبقى أن كلام المر الأخير سيبقى محصوراً ضمن جدران وزارته ولن يكون له أي تأثير ميداني مع بداية قطاف الموسم هذه السنة انطلاقاً من قاعدة أن لكل موسم كلامه.

وردأ على سؤال لجريدة "النهار" عن سبب التركيز على زراعة الأفيون، وهل يعني هذا انه سيتم غض النظر عن الحشيشة. قال المر: "تعرفون ما حصل في الأعوام الماضية، فالدول المانحة وعدت بزراعات بديلة للمزارعين، وميزنا في الماضي بين الزراعة والترويج والاتجار بحيث تركزت الجهود في العام ٢٠٠٠ على مكافحة التجار، في شكل ملحوظ، وأضاف إلا أن ما مضى مضى، وكل الناس تحت القانون، والمواسم الماضية حصدت".

كلام المر كلام لمجرد الكلام لأن لا سلطة لوزارته لا على البقاع ولا على من المناطق الخارجة عن سلطة الدولة، وما أكثرها. أما زراعة الحشيشة والأفيون فسوف تبدأ كل سنة في آذار وعلى "عينك يا تاجر" وفي وضح النهار بحماية القوى المهيمنة على حكم وحاكم البلد. قد يسمح "الوالي" للسلطة اللبنانية بإصدار بيان تستنكر فيه التعدي على القانون مهددة ومتوعدة المزارعين ومن يقف ورائهم، إلا أنه لن يأذن لها اتخاذ أي إجراء ميداني فعال يؤثر على مصالحه ومنافعه وهو المتربع سعيداً على سدة حكم لبنان والمستفيد الأكبر من زراعة وتجارة الممنوعات. يبقى أن كل هذه الإنجازات العظيمة تتم والله الحمد في ظل "دولة القانون والمؤسسات" !!! التي بشرنا بها منذ ثلاث سنوات فخامة العماد في خطاب قسمه التاريخي، ومن ثم أوكل لصهره العزيز مهمة السهر على الأمن من خلال وزارة الداخلية، وللقاضي عدنان عضوم مهمة تنفيذ القانون وللصهر الآخر مسيو قرداحي- ضبط المواصلات والاتصالات، وللابن- النائب الملف الرياضي. ومن يومها أصبح البلد بألف خير لا فقر ولا غلاء، لا ديون ولا أزمة كهرباء وماء ولا بطالة، لا هجرة لشبابنا بمعدل ١٥ ألف لبناني كل شهر ولا خوف من المستقبل، لا مصادرة للقرار الوطني ولا انتهاك للحريات، لا معتقلين ولا مخطوفين، لا سياسة خارجية معطلة ولا جزر أمنية، لا مافيات ولا حيتان مال، لا إجرام ولا مجرمين ولا مهجرين ولا مبعدين!!!

ولكن رغم كل هذا الأمن والضبط الأخوي وخلافاً لكل الوعود الربيعية فإن "دولة متولي الحكم" ستسمح بزراعة الممنوعات مرغمة أو راضية لا فرق، وهي ستغض النظر عنها كما تغض النظر سعيدة وراضية عن الكثير من الأمور المصيرية من استقلال وسيادة وقرار مكتفية بدور الموظف المطيع، المنفذ للفرمانات دون اعتراض أو حتى سؤال، فهنئاً لنا بهؤلاء الحكام وهنئاً لنا بهذه النعمة، وهنئاً لنا بدولة الانبساط والانشراح.